

كيف نقرأ الحراك الشبابي في الداخل؟ - "برافر" كمثال

خالد عنبتاوي*

سياق عام:

كانت الأيام والفترة التي عقبث الثورة التونسية والمصرية إيداناً وانطلاقة متجددة لِمَا عُرِفَ يومها ويُعرَفَ اليوم بـ "الحراك الشبابي" في الداخل. وكما نختلف على تقييم الحراك الشبابي في الداخل: إنجازاته وتسمياته وإخفاقاته وتقريباً كل ما هو منوط به، قد نختلف في تحديد نقطة انطلاقه، وذلك أننا لا نتحدث بالمطلق عن حراك شبابي هرمي منظم ذي قيادة عينية، أو وجهة محددة وهدفاً محدداً وتنظيماً محدداً، سوى أنه يضم فئة عمرية محددة. وإذا كنا نصلح على اعتماد التعبير "الحراك الشبابي"، فذلك لتسهيل توصيف ما جرى ويجري من تحركات من خلال عَنَوَتِهِ بكلمات مبسطة، وهو بهذا مجمل المبادرات الشبابية المتنوعة والمستقلة حزبياً - وإن كانت تحوي مؤطرين حزبياً - في قضايا متنوعة وتتفرع إلى مجموعات تأخذ تسميات مختلفة، ليس بالضرورة أن يكون ثمة تنسيق بينها.

مع ذلك، يمكن التحديد أو الإشارة - بنظري - إلى الحراك الثوري العربي في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 كمفصل أساسي ومحقق لِمَا عُرِفَ بعد ذلك بمبادرات الحراك الشبابي. إذ لم يتخلف الشباب الفلسطيني في الداخل عن التأثر، ولو معنوياً، بما أرساه المناخ الثوري العربي من أجواء ثورية مبددة لحالة الإحباط والاستكانة، باعثة شعوراً بالأمل أن بالإمكان التأثير على الواقع السياسي وتغييره.

وقد تلا تنظيم المظاهرات الداعمة للثورتين التونسية والمصرية بشكل مستقل (في أواخر يناير عام 2011) انطلاق العديد من التحركات والمبادرات الشبابية (دون تنسيق واضح بينها)، أحاول في هذه

المقالة القصيرة تناول أبرزها في السنتين الأخيرتين -حراك "برافر لن يمر"، محاولاً تسليط الضوء على هذه التجربة، ومميزاتها، ونقاط قوتها وضعفها، وتداعياتها على ما نصلح على تسميته اليوم "الحراك الشبابي"، وعلى ما يمكننا أن نتعلم منها نحو تطوير هذا الحراك.

حراك "برافر لن يمر"

بهذه الكلمات البسيطة والمباشرة أطلقت مجموعة شبابية مبادرة ضد مخطط "برافر" الاقتلاعي في النقب، وقد تزامنت الحملة مع الإضراب العام الذي أعلنته لجنة المتابعة يوم الخامس عشر من تموز عام 2013، وأطلقت المجموعة صفحتها على الفيسبوك "إضراب الغضب 15 تموز" التي لقيت رواجاً لافتاً بين أوساط الشباب وتفاعلاً غير مسبوق في فترة زمنية قياسية معها. ولقراءة التجربة وتقييمها جيداً، وكي لا تحمّل التجربة ما لا طاقة لها به، لا بد من التوقف عند أهم مميزاتها، التي يمكن إيجاز أهم عناصرها في ما يلي:

العفوية - نشأت المبادرة على نحو عفوي، ولم تضع لنفسها أهدافاً محددة، باستثناء التصعيد في شكل وحجم النضال، من خلال تبني الدعوة لإغلاق مفترقات الطرق الرئيسيّة والاستعداد للمواجهة المباشرة مع أجهزة القمع، في سبيل وقف مخطط برافر، متحدية بهذا أجواءً سياسية مترهلة فقد فيها الناس والناشطون والناشطات أملاً في تغيير ما في الواقع. لم يكن لهذه المبادرة قيادة محددة، أو عنوان محدد، باستثناء صفحة الفيسبوك، واعتمد في خطواته النضالية اعتماداً واسعاً على التفاعل مع النشاط والنضال في الميدان أكثر من اعتماده على خطة مُعدّة مسبقاً -وربما كان هذا أحد أهم أسباب نجاحها أو نجاح الهدف الذي وضعته لنفسها إن صح ذلك.

المسؤولية والتواضع في الدور والأداء - كان الهدف الأساسي لاطلاق الحملة آنذاك المساهمة في إنجاح "يوم الغضب" الذي أعلنته لجنة المتابعة، وفي هذا إشارة هامة لا لبس فيها إلى أن المبادرة لم تتسع في أي وقت من الأوقات للتصادم مع القوى الوطنية القائمة، على الرغم من وجود تحفُّظ لدى الشباب المبادرين أو الناشطين على أداء لجنة المتابعة وقصورها الواضح، لكن -عملاً بالإفادة من التجارب

السابقة واستخلاصًا لغيرها- آثر الناشطون في الحراك عدم التصادم المباشر، لأن ذلك لم يكن ضمن أولويتها، بل على العكس من ذلك؛ عملوا على كسب غطاءها القيادي في كل أيام الغضب التي أعلنتها.

تجاوز خطاب التضامن مع النقب وسقفه: كانت القدرة على المواءمة بين النضال في النقب - خط التماس والصراع الأساسي وصاحب هذه القضية المباشر- وسائر أوساط المجتمع الفلسطيني في الداخل، كانت أحد أهم العوامل التي ساهمت في نجاح المبادرة. ولعل كون قضية "برافر" مسألة تتعلق بالأرض والمسكن، وهي إحدى القضايا التي تصب في صلب الصراع مع الدولة ويعاني منها الفلسطينيون في الداخل دون استثناء، لعلّه ساهم في جعل المواجهة مباشرة ومتطابقة بين النقب والجليل والمثلث، وكانت المواجهات ترجمةً لواحدية القضية. وكان في هذا الشكل من النضال رسالة حادة أقصت مضجع المؤسسة الصهيونية؛ إذ لطالما عملت في السنوات السابقة على حصر قضية "برافر" وأراضي النقب في النقب، وعلى عزل المجتمع في النقب عن المجتمع الفلسطيني عامة، وكذلك نجحت المبادرة الشبابية في تجاوز حالة الترهّل في داخل مؤسسات الإجماع الوطني الفلسطيني، الذي ساهم هو كذلك في حصر القضية في النقب من خلال تأسيس لجنة التوجيه لعرب النقب، في محاولة للفصل والتمايز عن لجنة المتابعة العليا ابتغاءً خفض السقف.

وساهم هذا الوضع في تجاوز "خطاب التضامن" و "الأشقاء" وجرى التعامل مع قضية "برافر" كقضية وطنية عامة. وقد تكون في نجاح هذا الحراك، وفي تحويله إلى قضية وطنية عامة، على المستوى الخطابي وعلى المستوى الشعبي الميداني، بدايةً لإحداث تغيير في الوعي الفلسطيني حول ضرورة توحيد النضال وتحدي حالة الشرذمة والمحلية التي سادت في السنوات الأخيرة.

القليل حول المكتسبات:

قد لا يمكننا الجزم في أن مظاهرات الغضب الثلاث تُعتبر بداية لفصل جديد من النضال ومن الصراع بين المؤسسة الصهيونية والجماهير العربية في الداخل، ولكننا بالتأكيد نستطيع الادعاء أننا لم نكن ضمن سحابة عابرة. ويظهر ذلك إثر نجاح المظاهرات التي تلت الخامس عشر من تمّوز، فكان يوم الغضب

الثاني في عرعة، الذي جاء بعد أقل من شهر عن يوم الغضب الأول (15.07.2013)، شاهدًا على بداية هذا المسلك الجديد، وكان نجاح يوم الغضب الثالث في حيفا (30.11.2013) والنقب تأكيدًا لبدء هذا المشهد الذي تحول فيه اسم "برافر" ليكون حديث الساعة، لا على مستوى فئة الناشطين/ات فحسب. وفي هذا نجاح لا تنبغي الاستهانة به، فلا يقاس نجاح مبادرة أو مظاهرة في عدد المتظاهرين والمتظاهرات فحسب (مع أهميّة هذا المقياس)، بل كذلك بالنوعيّة في التنظيم ونجاعة إيصال الهدف. وقد نجح الحراك في فرض القضية على الساحة الدولية أيضًا، بعد أن رفع شعار "برافر لن يمر" في أكثر من 20 دولة عربية وأوروبية، وكان لهذا النجاح أثرٌ حدًا برئيس الحكومة، للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، إلى تهديد المتظاهرين مباشرة أثناء تظاهرهم، والتطرق إلى حراك للفلسطينيين في الداخل بذات الساعة والأوان التي كان يسطّر فيها الشباب إرادتهم في الدفاع عن الأرض في حيفا وحورة في 30.11.2013.

نجح نضال الشباب في إرباك المؤسسة في ما يخص القانون المقترح، وأجج التناقضات بين مكونات الائتلاف المختلفة إلى حدّ الإعلان عن تجميد عملية إقرار القانون وإعادته للتعديل وفقًا للمتغيرات.

كيف نرى المستقبل من خلال "برافر"

سنختلف كثيرًا ونتفق قليلًا على تقييم "النجاح"، أو على دلالة تجميد القانون، وعلى ما إذا كان ذلك قد جرى بفعل المظاهرات أم لأسباب غير متعلقة بها أساسًا. لا أحد يستطيع التأكيد أو النفي مطلقًا في الأمر، ولكن من المهم في هذه المرحلة الوقوف عند مسائل هامة لن يستقيم أي تحليل أو تفكير في الحراك الشبابي ومستقبله دون الالتفات إليها:

– الحالة التراكمية (بين الحادثة الفردية والحالة الجماعية): يجب التمييز بين الحادثة والحالة، إذ إننا لسنا بصدد حادثة عابرة ومظاهرة ذات طابع غير تقليدي منعزلة عن مجمل سياقها؛ فبنظرة سريعة إلى سير الأمور منذ مظاهرات الغضب الأولى (15.07.2013) نجد أن المظاهرات التي لا تنتهي

باحثك أو مواجهة مع القوات القامعة باتت الاستثناء، وأنّ الأخرى هي القاعدة: ثلاثة أيام غضب متتالية؛ جمعة الشهيد أبو خضير؛ العدوان الأخير على غزة؛ أحداث الشهيد خير حمدان. قد يكون من السابق لأوانه الإشارة أن هذه كانت بداية لرسم علاقة جديدة بين الفلسطينيين في الداخل والمؤسسة الإسرائيلية، ولكنها بدون شك مؤشر أن المسألة تجاوزت الحادثة وارتقت إلى حالة عامة، ولا شك أن هذه الحالة الجديدة فرضتها الظروف المحلية والإقليمية في آن واحد.

– **العلاقة مع العمل النضالي المؤطر:** لا شك أن وجود الكثير من المبادرات نتج، في ما نتج، من قصورٍ شابّ أداء جميع الأحزاب الفاعلة في الساحة، وبفعل كثير من النقد والملاحظات التي وُجّهت لأدائها في الكثير من القضايا، لكنّ بين هذا وافتعال "العدائية" معها بون شاسع، وفيه تبسيطٌ للواقع باختزاله بمقولات عدائية وإلغاءً لجميع أشكال النضال التي قامت بها الأطر السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني منذ نشأته. وعلى نحوٍ ما أسلفت، يمكن التعاطي مع نموذج حراك برافر في التعامل مع هذه المسألة، باعتباره عملاً مكماً بين الحراك والمتابعة والأحزاب على صعوبته، على أنّه كان عاملاً شكّل نقطة إيجابية له وتضاف إلى رصيده. وقد يكون في نجاح هذا الحراك على وجه الخصوص إشارة إلى أهمية هذه العلاقة المكّمة بين الحركات الشبابية والعمل النضالي المُمأسس.

– **بين برنامج العمل والخط السياسي:** لفهم أعمق للحراك الشبابي وآفاقه المستقبلية، ثمة حاجة إلى التمييز بين اعتبار الحراك الشبابي مساحة وحيزاً لطرح برنامج عمل لقضية نضالية كفاحية عينية، وطرّحه لمشروع سياسي ذي خلفية فكرية أو أيديولوجية؛ فليست الثانية من أهداف أو تطلعات الحراك الشبابي ولا يجب أن يُحصّر فيها، بل تكمن ميزته في ارتباطه بالنضال الشعبي وباختطاط أدوات جديدة في العمل الشعبي الكفاحي، غير المفرد بطبيعة الحال من الفكرة السياسية، وهذا لا يعني مطلقاً عدم قدرته على التأثير على طروح الأطر السياسية الفاعلة ومنظوماتها الفكرية، بل إنّ الأمر على العكس من هذا، فحضوره في الساحة النضالية ونجاحاته في نضالات عينية قد تنتج عملية تبادلية إثرائية بين الطرفين دون أن يلغي أحدهما هدف الآخر أو دوره.

- التوسع بين الطبقات الشعبية: في اعتقادي، ستظل هذه المعضلة تواجه أي حراك أو مبادرة شبابية؛ فمسألة احتساب الثمن، بما يتضمّنه الأمر من تفكير في حسابات جني الربح وتلقّي الخسارة، أو حسابات الاستفادة والتضرُّر، متمثِّلةً في الوقوع في حيرة وتخبُّط ما بين الحاجة إلى التوسُّع من أجل التأثير على جميع الفئات والطبقات الشعبيّة، وعدم حصر الحراك في دائرة الناشطين والناشطات كما يحدث، والمحافظة على سقف النضال المطلوب، تلك ما هي بالمسألة الهيئّة مطلقاً. وقد كانت هذه النقطة، على وجه التحديد، قصوراً في حراك برافر؛ إذ على الرغم من أن الأعداد المشاركة فاقت التوقعات، انحصرت -معظمها- في شريحة الناشطين والناشطات.

- الاستمرارية والتراكمية: معيار نجاح الحراك الشبابي يكمن -في اعتقادي- في التراكميّة في العمل، لا في التوسع و/أو الاستدامة فحسب، على الرغم من أهميتهما. فقد تَقَصَّر التجربة العينية للمبادرات الشبابية وقد تطول، لكن الأهم أن نُراكمَ عليها تجاربَ أخرى وسوية تنتج حالة أخرى تؤسس لحالة تليها وهكذا... وفي السعي نحو التراكمية، يجب أن يُؤخَذَ بجديّةٍ معطى التوسع في سبيل التأثير على جميع الفئات والطبقات الشعبيّة كآليّة لضمان الاستمرارية، وكمعيار لنجاح التراكمية في الوقت ذاته.

- بين استيراد الأمل وخصوصية الموقع- من الضروري الإشارة إلى أهميّة خصوصية المواقع في حديثنا عن الحراك الشبابي، وعلى الرغم من تأثير الحراك في الداخل الفلسطيني -كما أسلفنا- بالسياق العربي العام، فإنه من الضروري لنجاحه واستمراره أن يعمل ضمن سياقه المحليّ وخصوصيته إلى جانب التأثير المعنوي من السياق العام وعدم التوقع الفكري.

كان أحد الأخطاء (أو لنقل: الانبهارات السريعة) التي وقعت فيها بعض المبادرات الشبابية (الفلسطينية بعامة، لا تلك التي في أراضي 48 فحسب) التسارع في فكرة تقمّص نموذج "ميدان التحرير"، والارتباط -ولو ذهنيّاً- بشكله، وهذا مبرّر، بإغفال (غير مقصود) للسياقات المختلفة بين الواقعيّن: واقع ينتفض فيه شعب في سبيل التحرر من الاستبداد، بغية التحوّل الديمقراطي الاجتماعي

وإنجاز العدالة الاجتماعية والاستقلال، وواقع حركة وطنية تقاوم في سبيل التحرر من الاحتلال والاستعمار، بما يحويه من أغلبية مجتمعية قامعة كذلك؛ واقعٍ أنهى فترة الاستقلال الوطني والسيادة (وإن بالمعنى التجريدي)، وواقع لشعب يفقد أبسط مستويات السيادة الوطنية.

ما هو مؤكد أن الأشهر القليلة التي كُتف فيها الفلسطينيون نضالهم، وبخاصة ضد مخطط برافر، وقد شكلت هذه الحالة قلقًا حقيقيًا لدى المؤسسة الإسرائيلية من هذا النضال والذي جاء على شاكلة استنفار أمني وتجنّد كبير لقوات الشرطة وتصريحات الساسة، تلك الأشهر كانت مؤشراً وإلهاماً وأملًا لا يجب الاستهانة بها؛ فقد تركت التجربة أثرًا في نفوس وإرادة الشباب في تحويل النضال إلى ما يتجاوز التضامن والتعبير، إلى معادلة ضغط تشكّل وتؤثر على الميزان السياسي، وتساهم في إحداث تغييرات حقيقية في إطاره.

والسؤال الأصعب (وربما الأهم)، والذي علينا مواجهته بتروٍّ، يبقى حول ماهية الخطوات القادمة في هذا المسلك الذي ساهم الحراك في اختطاطه، وحول الكيفية التي من خلالها يمكن لهذا الحراك أن يُراكم ويستديم، وأن يؤثر على النضال الفلسطيني ومشروعه السائد. ولا أعتقد أن السؤال موجّه إلى "ناشط برافر" على وجه الخصوص. وقد حاولت من خلال هذه المقالة المقتضبة أن أسلط الضوء على بعض الاستنتاجات أو التقييم للتجربة، على أن الأهم هو في التعلّم من خلال الميدان والعودة لتقييمه، ثم العودة إليه، دون الفصل بينهما، فالميدان -إلى جانب أنه ترجمة للفكرة- هو منتج ومغذّ لها وجزء منها، لا رافدٌ إلى جانبها فحسب.

* خالد عنتاوي، ناشط شبابي ومركز اتحاد الشباب الوطني الديمقراطي.